



اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010-2022

م. م. مروة محمد عودة المياحي¹

المستخلص

اصبح الشمول المالي يمثل اولوية بالنسبة لوضعي السياسات والمؤسسات المالية في جميع انحاء العالم لما له من اثار ايجابية في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتقليل البطالة والفقر. من خلال ايصال الخدمات المصرفية الى جميع افراد المجتمع، ولذلك تأتي اهمية البحث لمعرفة واقع الشمول المالي في العراق وقياس اثر مؤشراتته في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي. وينطلق البحث من فرضية مفادها ان الشمول المالي في العراق لا يزال يعاني من مستوى متدني ولم يصل بعد الى النسب المقبولة بسبب تخلف النظام المصرفي في العراق. وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها لا تزال نسبة الكثافة المصرفية منخفضة نسبة الى المعيار العالمي والذي يبلغ فرعا واحدا لكل عشرة الاف شخص. وتدني مستوى نسبة الانتشار المصرفي مما ينعكس سلبا على الشمول المالي. ضعف نسبة تركيز اجهزة الصراف الالي مما يعني وجود فئة كبيرة مستبعدة عن الخدمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة

انتساب الباحث

¹ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط،
العراق، الكوت، 52001¹ malmayahi@uowasit.edu.iq¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: ايلول 2024

Affiliation of Author

¹ College of Administration and
Economics, Wasit University,
Iraq Kut, P 52001¹ malmayahi@uowasit.edu.iq¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Sept. 2024

The impact of financial inclusion on some economic variables in Iraq for the
period 2010-2022Asst.lect. Marwa Mohammed Odeh Al-Mayahi¹

Abstract

Financial inclusion has become a priority for policymakers and financial institutions around the world because of its positive effects on economic growth, income distribution, and reducing unemployment and poverty. By delivering banking services to all members of the society, the importance of research comes to show the reality of financial inclusion in Iraq and measure the impact of its indicators on some variables of the traditional economy. The research is based on the hypothesis that financial inclusion in Iraq is still suffering from a low level and has not yet reached acceptable levels due to the backwardness of the banking system in Iraq. The research reached a number of conclusions, the most important of which is that the banking density rate is still low compared to the global standard, which amounts to one branch for every ten thousand people. The level of banking penetration rate is low, which has a negative impact on financial inclusion. Weak concentration of ATMs, which means there is a large group excluded from banking service.

Keywords: financial inclusion, gross domestic product, inflation, unemployment

المقدمة

المجتمع، لما له من اثار ايجابية في النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل وتقليل البطالة والفقر من خلال تسهيل عملية الحصول على كافة الخدمات المالية عبر نشر الثقافة المالية وانشاء البات دفع فعالة ومنخفضة التكلفة مما يسمح بتطوير نشاطهم وتحسين مستوى دخولهم مما ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي.

يقصد بالشمول المالي اتاحة كافة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع عبر القنوات الرسمية من خلال فتح الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين. يحظى الشمول المالي باهتمام عالمي كبير من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية ولا سيما في البلدان النامية التي لا تزال تواجه صعوبة في ايصال الخدمات المالية الى جميع افراد

اهمية البحث

تتم اهمية البحث في انه يتناول احد المواضيع الهامة التي نالت اهتمام المؤسسات الدولية والبنوك المركزية في العديد من دول العالم وذلك لدوره الفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عبر توفير الخدمات المالية والمصرفية واتاحتها لجميع افراد المجتمع، ولذلك تأتي اهمية البحث لمعرفة واقع الشمول المالي في العراق وقياس اثر مؤثراته في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

ان ضعف الوعي المصرفي وتراجع الاستخدام المصرفي من قبل الافراد ادى ضعف مستوى الخدمات المالية والمصرفية التي تشكل جزءاً من هيكل الناتج في العراق، مما يضاعف من تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالشكل الاتي: مدى تأثير الشمول المالي على كل من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة خلال المدة 2010-2022.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الشمول المالي في العراق لا يزال يعاني من مستوى متدني ولم يصل بعد الى النسب المقبولة بسبب تخلف النظام المصرفي في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى تأطير المفاهيم النظرية للشمول المالي والمتغيرات الاقتصادية، والتعرف على واقع الشمول المالي في العراق عن طريق تحليل اثر مؤشرات الشمول المالي في كل من الناتج الاجمالي والتضخم والبطالة.

المحور الاول: مفهوم الشمول المالي ومؤثراته**أولاً: تعريف الشمول المالي واهدافه**

اختلفت تعاريف الشمول المالي وذلك باختلاف النظرة اليه وهناك من يعرفه بأنه عبارة عن سهولة الوصول والاستخدام لمجموعة واسعة من الخدمات المالية وبتكاليف منخفضة إلى جميع فئات المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة عن طريق التوعية والتثقيف المالي لنشر وتعزيز الرفاه المالي، ولاسيما الفئات ذوي الدخل المحدود فأنها تساعد على الخروج من دائرة الفقر عبر نشر ثقافة الادخار وانشاء آليات دفع فعالة ومنخفضة التكلفة وعرفه البنك الدولي بأنه نسبة الاشخاص التي تستخدم الخدمات المالية [1]. ويعرف بأنه تمكين مختلف فئات المجتمع بأفراده ومؤسساته

من استخدام كافة الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية مثل حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان[2].

أصبح الشمول المالي محور الاهتمام الدولي للعديد من الحكومات بتحقيق عدد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وتتمثل اهمية الشمول المالي في الاتي:-

- 1- يؤثر الشمول المالي في الجانب الاجتماعي عبر الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل وتمكينهم من الحصول على تمويل يساعدهم على تحسين وتنمية اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.
- 2- يساهم في تحقيق الاستقرار المالي إذ يتيح للأفراد والمشروعات الحصول على الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية وبتكاليف منخفضة اذ يصعب تحقيق استقرار مالي مع وجود نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة من النظام المالي[3].

- 3- يساهم انتشار استخدام الخدمات المالية في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات فضلاً عن اثرها الايجابي في أسواق العمل من خلال خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى الدخل فضلاً عن مساهمتها في دمج المشاريع الصغيرة في القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي[4].

ثانياً: مؤشرات الشمول المالي وواقعها في الاقتصاد العراقي**1- مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي**

هو احد المؤشرات المصرفية المعتمدة في التحليل الاقتصادي والمالي، يقيس مؤشر الكثافة المصرفية عدد السكان الى اجمالي الفروع المصرفية اذ كلما انخفض هذا المؤشر دل على انتشار العادات المصرفية ويتم قياسها وفق المعادلة الاتية:

الكثافة المصرفية = عدد السكان/عدد الفروع (الف نسمة) (1)

وبلاظ من الجدول (1) ان مستوى الكثافة المصرفية منخفضة في بيئة الاقتصاد العراقي قياساً بالمؤشر العالمي والذي يبلغ فرعا واحداً لكل (10000) شخص فقد بلغت (50,79) عام 2022 وهذا يعني ان لكل (50,79) شخص فرع مصرفي واحد بعد ان كانت

يوضح الجدول (1) ان هناك تراجعاً واضحاً في مؤشر الانتشار المصرفي فبعد ان كانت قيمته (2,80) عام 2010 فقد انخفض بشكل كبير الى (1,96) عام 2022 ويمكن ان يعزى ذلك الانخفاض في مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي الى قلة عدد فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق المتزايد، وذلك ينعكس سلباً على تحقيق الشمول المالي في العراق.

(35,6) عام 2010 وهذه نسب منخفضة جداً مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية.

اما مؤشر الانتشار المصرفي فهو على عكس مؤشر الكثافة المصرفية اذ يقاس بعدد الفروع لكل (الف شخص) الى عدد السكان، ويتم قياسه وفق المعادلة الاتية [5] :

$$\text{الانتشار المصرفي} = \frac{\text{عدد الفروع المصرفية}}{\text{عدد السكان}} \times 100 \quad (2)$$

جدول (1) الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق

الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية	عدد فروع المصارف	عدد السكان (الف نسمة)	السنوات
(4)	(2/1)	(2)	(1)	
2.80	35.6	912	32,489	2010
2.78	35.9	929	33,338	2011
2.89	34.6	990	34,207	2012
2.96	33.7	1042	35,095	2013
3.34	29.9	1204	36,004	2014
3.28	30.4	1213	36,933	2015
2.81	35.5	1068	37,883	2016
2.27	44.05	843	37,140	2017
2.26	44.16	865	38,200	2018
2.25	44.25	888	39,300	2019
2.21	45.06	891	40,150	2020
2.2	45.51	905	41,190	2021
1.96	50.79	876	44,496	2022

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للمدة 2010-2022

- البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ>

وهي عبارة "عن قيمة نقدية محملة على كارت به ذاكرة رقمية ، أو الذاكرة الرئيسية للمنشأة التي تدير عملية التبادل" [8] .

من الجدول (2) بان نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة بالبيئة المحلية إذ بلغت (385) عام 2010 ولوحظ ثبات عدد مآكنات ATM خلال السنوات (2011 - 2013) بلغ (467) جهاز (ATM) من دون أي زيادة، ثم انخفض في عام 2014 (337) بسبب أحداث التنظيم الارهابي ثم ازدادت في عام 2015 إذ بلغ (580) جهاز (TMA) مما انعكس ذلك إلى ارتفاع نسبة الانتشار المصرفي إلى (2.71) ثم عاودت للارتفاع

2- مؤشر الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي (ATM) لكل (10000) نسمة

تُعد البطاقات الإلكترونية احد اهم ادوات نظام المدفوعات الوطني ومظهراً من مظاهر التطور في الحياة الاجتماعية والتجارية. وإن التطور السريع لهذه التقنيات المصرفية في العصر الحديث يُظهر بشكل واضح مدى سرعة التطور الذي تشهده بشكل خاص البنوك والمؤسسات المالية. وتعرف البطاقة الالكترونية على أنها وسيلة دفع، وذلك لاستخدامها كوسيلة وفاء بديلة عن النقود والشيكات،

في السنوات اللاحقة حتى وصلت 2223 جهاز عام 2022 مما انعكس ذلك إلى ارتفاع نسبة الانتشار المصرفي إلى (8.49).

جدول (2) الانتشار المصرفي لماكنات الصرف الالي

نسبة الانتشار المصرفي (2/1)	عدد ATM (2)	عدد البالغين (الف نسمة) (15 سنة فاكتر) (1)	السنوات
2.21	385	17,425	2010
2.58	467	18,103	2011
2.46	467	18,987	2012
3.24	647	19,954	2013
1.63	337	20,732	2014
2.71	580	21,389	2015
3.00	660	22,022	2016
2.90	656	22,655	2017
3.71	865	23,326	2018
4.22	1014	24,012	2019
5.42	1340	24,730	2020
6.15	1566	25,453	2021
8.49	2223	26,190	2022

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للمدة 2010-2022

- البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ>

المدة الدراسة وبعد أن سجل قيمة قدرها (0.89) صراف لكل (1000) كم 2 عام (2010) نلاحظ ان هذا العدد ارتفع الى (1.52) صراف عام 2016، ثم اخذت في الارتفاع ليبلغ عام 2022 (5.11) صراف آلي.

3- مؤشر الانتشار المصرفي الى مساحة العراق

يتضح من الجدول (3) ان قيمة مؤشر فروع المصارف لكل (1000) كم لم يشهد تحسنا خلال مدة الدراسة، اما فيما يخص مؤشر انتشار اجهزة الصراف الالي قد شهد تحسنا كبيرا خلال

جدول (3) الانتشار الجغرافي للمصارف لكل (1000) كم

عدد فروع المصارف لكل (1000) كم	عدد فروع المصارف لكل (1000) كم	عدد ATM	عدد فروع المصارف	السنوات
0.89	2.10	385	912	2010
1.07	2.14	467	929	2011
1.07	2.28	467	990	2012
1.49	2.40	647	1042	2013
0.77	2.77	337	1204	2014
1.33	2.79	580	1213	2015
1.52	2.46	660	1068	2016
1.51	1.94	656	843	2017

1.99	1.99	865	865	2018
2.33	2.04	1014	888	2019
3.08	2.05	1340	891	2020
3.60	2.08	1566	905	2021
5.11	2.01	2223	876	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للمدة 2010-2022

مساحة العراق الكلية (435052) كم²

يبين مؤشر العمق المصرفي مقارنةً بحجم القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في الجدول (4) ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2010-2022 من (5.0) إلى (9.1)، أيضاً فيما يخص مؤشر إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بشكل عام من (8.0) في عام 2010 إلى (14.3) عام 2022، وأن هذه النسب المنخفضة تعكس ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وضعف الطلب على الخدمات المصرفية.

4- مؤشر العمق المصرفي

يوضح هذا المؤشر مدى تطور الوساطة المصرفية عن طريق سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية ودورها في دعم عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ويتم قياس هذا مؤشر العمق المصرفي عن طريق استخدام مؤشرين رئيسيين: الأول هو نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. والثاني هو نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي [9].

جدول (4) مؤشر العمق المصرفي في العراق (مليون دينار)

مؤشر العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص (2/3)	مؤشر العمق المصرفي لقروض القطاع الخاص (1/3)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	ودائع القطاع الخاص (2)	القروض للقطاع الخاص (1)	السنوات
8.0	5.0	171,957,000	13,711,612	8,527,131	2010
5.4	8.6	211,310,000	11,356,308	18,192,612	2011
8.6	6.0	245,186,000	21,115,540	14,650,102	2012
9.1	6.3	267,395,000	24,450,014	16,947,533	2013
9.5	6.8	260,610,000	24,702,632	17,745,141	2014
12.3	9.4	191,715,000	23,636,904	18,070,058	2015
12.1	9.3	196,536,000	23,708,420	18,180,970	2016
11.5	8.6	225,995,000	26,093,354	19,452,293	2017
10.9	8.1	251,064,000	27,364,385	20,216,073	2018
11.7	8.0	262,917,000	30,708,684	21,042,213	2019
16.3	11.8	219,768,000	35,920,533	25,866,652	2020
14.4	9.8	301,152,000	43,243,055	29,578,293	2021
14.3	9.1	383,064,000	54,893,772	35,016,909	2022

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للمدة 2010-2022

- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، للمدة 2010-2022

المحور الثاني: المتغيرات الاقتصادية

اولاً: الناتج المحلي الاجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يقوم بلد معين بإنتاجها خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة واحدة. ويتم تقييم هذه السلع والخدمات باستخدام المقياس النقدي لتحقيق تقدير كامل ودقيق للقيمة النهائية للاستهلاك والاستثمار ضمن تلك الفترة. يمكن أيضاً تعريفه بأنه مجموع القيم النهائية لكافة السلع والخدمات التي أنتجت محلياً خلال مدة زمنية معينة، وغالباً ما يتم حسابها على أساس سنوي [10].

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تعكس تطور البلدان، حيث يتم التعبير عنه من خلال أرقام إحصائية للدولة. من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تقييم درجة تقدم أو تراجع الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تحديد مواقع الاختلال في الهيكل الاقتصادي واقتراح الحلول والمعالجات اللازمة لمعالجتها. يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية للسلع المنتجة والخدمات المباعة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة واحدة.

نلاحظ من خلال الجدول (5) ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع خلال الاعوام (2010-2013) ليبلغ (171,957) مليار دينار حتى بلغ عام 2013 (267,395) مليار دينار، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (9.1%) وإن سبب الزيادة في الأعوام (2010-2013) يعود إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، أما في الأعوام (2014) و (2015) انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (260,610) و (191,715) مليون دينار، وبمعدلات تغير سالبة بلغت (2.5-) و (26.4-%) على التوالي وهذا الانخفاض يعود لاثار الحرب على الإرهاب وزيادة النفقات العسكرية فضلاً عن انخفاض الصادرات النفطية بسبب توقف العديد من آبار النفط عن الإنتاج بسبب العمليات الارهابية، أما خلال المدة (2016-2022) كان الناتج المحلي الاجمالي متذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغ (383,064) مليار دينار عام 2022 وبمعدل نمو (27.1%)

ثانياً: التضخم

تعددت تعاريف هذه الظاهرة ويعود السبب في ذلك الى الانقسام في الآراء والأفكار التي تنطلق من خلالها تلك التعاريف. يشير الاقتصادي فريدمان إلى أن التضخم يُعد ظاهرة نقدية بحتة، أي أنه

ناتج عن الزيادة في عرض النقود. كما يعرفه الاقتصادي الفرنسي جيمس التضخم بأنه حركة مستمرة في ارتفاع الأسعار ناجمة عن فائض الطلب على السلع الذي يتجاوز الإمكانيات المتاحة للعرض. وهناك من يعرف التضخم بناء على مظاهره الخارجية بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية معينة. وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار الذي يمتاز بالاستدامة والاستمرارية هو ما يُشار إليه بمصطلح "التضخم" [11].

ويتتبع تطور معدلات التضخم الواردة في الجدول (5) اذ بلغ 2.9 % عام 2010، ثم عاود معدل التضخم الى الارتفاع عامي 2011 و2012 اذ بلغ على التوالي 6.5 % و5.6 % ، اما خلال المدة 2013-2019 فقد شهد تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض حتى وصل ادنى مستوى له عام 2019 اذ بلغ 0.1 - % . ثم عاد للارتفاع في الاعوام 2020 و2021 و2022 اذ بلغ على التوالي (4.8,6.4,1.0) %).

ثالثاً: البطالة

يُعد مفهوم البطالة من المواضيع التي اكتسبت اهتماماً كبيراً في المجتمعات المعاصرة فيما يتعلق بالبحث والتحليل. لذا، استحوذ هذا الموضوع على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه قضية تفرض نفسها بشكل دائم وملح على الساحة الدولية. نتيجةً لذلك، نادرًا ما تصدر دورية علمية متخصصة في مجالي الاقتصاد أو الاجتماع دون أن تتناول موضوع البطالة بالتحليل والنقاش. وتعرف البطالة بأنها: التوقف القسري - أو الاختياري أحياناً - لبعض أفراد القوى العاملة في مجتمع معين رغم قدرتهم ورغبتهم في العمل والإنتاج.

وبحسب التعريف الشائع الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية، يُعد الشخص عاطلاً عن العمل إذا كان قد بلغ سنًا معينة (عادة 16 سنة)، ويكون قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه ومستعداً لقبول مستوى الأجر المتاح له، ولكنه لا يجد فرصة للعمل [12].

يلاحظ من الجدول (5) ان معدلات البطالة في العراق بالنسبة للقوى العاملة في تزايد مضطرب خلال مدة الدراسة، فبعد ان كانت بين (8) خلال السنوات (2010,2011,2012) ارتفعت في السنوات التي تليها أي 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 بسبب الحرب مع الإرهاب ونزوح عدد كبير من سكان المحافظات وتعطل العمل لدى غالبية هؤلاء القوى العاملة، واستمرت معدلات البطالة بالزيادة في الأعوام (2020 ، 2021)

بسبب جائحة كورونا وشروط الصحة العامة وانخفاض أسعار النفط. ثم انخفضت عام 2022 الى (15.3).

جدول (5) المتغيرات الاقتصادية

السنوات	معدل البطالة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	معدل التغير في الناتج الاجمالي %	معدل التضخم
2010	8.3	171,957,000	-	2.9
2011	8.2	211,310,000	22.9	6.5
2012	8	245,186,000	16	5.6
2013	9.2	267,395,000	9.1	2.4
2014	10.6	260,610,000	-2.5	1.6
2015	10.8	191,715,000	-26.4	1.7
2016	10.8	196,536,000	2.5	1.3
2017	13	225,995,000	14.9	0.6
2018	13.4	251,064,000	11.1	0.2
2019	14	262,917,000	4.7	-1.0
2020	15.7	219,768,000	-16.4	1.0
2021	16.2	301,152,000	37	6.4
2022	15.3	383,064,000	27.1	4.8

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للمدة 2010-2022

- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، للمدة 2010-2022

- البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ>

توصيفها من حيث أي المتغيرات تابعة وايها مفسرة او مستقلة
وبيان العلاقات التي تربطها والاشارات المتوقعة لها وترميزها في
ضوء التحليل الاقتصادي، وكانت النتائج وفق الجدول (6).

المحور الثالث: قياس اثر مؤشرات الشمول المالي على المتغيرات
الاقتصادية

اولاً: توصيف النموذج

بغية التعرف على العلاقات القائمة بين متغيرات النموذج لابد من

جدول (6) توصيف متغيرات النموذج

ت	المتغيرات (الترميز)	المتغيرات	طبيعة المتغير
1	الكثافة المصرفية (bd)	Banking density	تابع
2	نسبة الانتشار المصرفي (bpr)	Banking penetration ratio	تابع
3	عدد فروع المصارف لكل 10000 (nb)	Number of bank branches per 10,000	تابع
4	مؤشر العمق المصرفي للفروع (bdi)	Banking depth indicator for	تابع

	loans		
تابع	Deposit banking depth index	مؤشر العمق المصرفي للودائع (dbd)	5
مستقل	Unemployment rate	معدل البطالة (u)	6
مستقل	gross domestic product	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (Gdp)	7
مستقل	Inflation rate	معدل التضخم (inf)	8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

statistic والبالغة (2327.700) وبمستوى معنوي (0.000000)، أما الاختبارات القياسية فقد بينت ان النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Durbin-Watson stat والبالغة (2.422239) ويوضح الجدول (7) نتائج النموذج إذ ان جميع المروانات المقدرة جاءت معنوية و تعكس قوة جودة النموذج المقدر.

المعادلة الأولى: تأثير مؤشرات الشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي

اولاً: تقدير النموذج

تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر من طريق معامل (R²) والبالغة (99.9%)، فضلاً عن قيمة F-

جدول (7) نتائج اختبار ARDL

Number of models evaluated: 12500				
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 4, 0, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.289616	0.134253	9.605862	0.0000
GDP(-2)	-0.364624	0.158021	-2.307441	0.0279
BD	19521198	2715026.	7.190059	0.0000
BD(-1)	-28174296	5851748.	-4.814681	0.0000
BD(-2)	11966038	5265880.	2.272372	0.0302
BDI	2341650.	857530.3	2.730691	0.0103
BDI(-1)	-3039286.	756287.5	-4.018691	0.0003
BPR	-26982476	1877639.	-14.37043	0.0000
BPR(-1)	32492434	3273330.	9.926416	0.0000
BPR(-2)	-7164870.	4095489.	-1.749454	0.0901
BPR(-3)	617584.2	2097450.	0.294445	0.7704
BPR(-4)	-2570361.	1434875.	-1.791349	0.0830
DBD	-312175.2	328838.0	-0.949328	0.3498
NB	3.16E+08	42842626	7.367068	0.0000
NB(-1)	-4.56E+08	90166028	-5.058808	0.0000
NB(-2)	1.93E+08	81190061	2.376649	0.0238

C	-2.11E+08	1.51E+08	-1.395468	0.1728
R-squared	0.999168	Mean dependent var	1.68E+08	
Adjusted R-squared	0.998739	S.D. dependent var	59476171	
S.E. of regression	2111970.	Akaike info criterion	32.23526	
Sum squared resid	1.38E+14	Schwarz criterion	32.89798	
Log likelihood	-756.6462	Hannan-Quinn criter.	32.48570	
F-statistic	2327.700	Durbin-Watson stat	2.422239	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ثانياً: اختبار Bound Test

يوضح اختبار الـ Bound Test ما اذا كانت هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة المؤثرة وبشكل ادق ما وضحته إحصاءه F بقيمة (3.850712) مع تواجد الحدود العليا والدنيا ويمكن القول بطبيعة

الحال ان القيمة المذكورة انفاً تقع في منطقة القرار الحاسم وهي حجة على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وبمستوى معنوية 2.5% وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة هذا ويؤكد الجدول (8) ما ذهبنا اليه.

جدول (8) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship				
F-Bounds Test	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.850712	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

ثالثاً: نموذج التكامل لـ ARDL ونموذج الاجل الطويل

من خلال جدول (9) أظهرت نتائج التكامل المشترك في الاجل الطويل العلاقات التالية:

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة الانتشار المصرفي والناتج المحلي الاجمالي ، أي ان زيادة نسبة الانتشار المصرفي سوف تعمل على زيادة والناتج المحلي الاجمالي.
- عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر العمق المصرفي للودائع والناتج المحلي الاجمالي، لان القيمة الاحتمالية أكبر من 5%.
- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد فروع المصارف والناتج المحلي الاجمالي ، أي ان زيادة عدد فروع المصارف سوف تعمل على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الكثافة المصرفية والناتج المحلي الاجمالي، أي ان زيادة الكثافة المصرفية سوف تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
- عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر العمق المصرفي للقروض والناتج المحلي الاجمالي، لان القيمة الاحتمالية أكبر من 5%.

جدول (9) تقدير معلمات النموذج في الأمد الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	44168300	18424162	2.397303	0.0227
BDI	-9300913.	17039283	-0.545851	0.5891
BPR	-48097930	25424587	-1.891788	0.0479
DBD	-4161937.	5961402.	-0.698147	0.4903
NB	6.99E+08	3.40E+08	2.055184	0.0484
C	-2.81E+09	1.20E+09	-2.339632	0.0259

$$EC = GDP - (44168300.3837*BD - 9300913.2121*BDI - 48097929.8079*BPR - 4161937.3622*DBD + 699295118.6665*NB - 2807053475.1747)$$

(0.000000)، أما الاختبارات القياسية فقد بينت ان النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Durbin-Watson stat والبالغة (2.319253) و يوضح الجدول (10) نتائج النموذج إذ ان جميع المرونات المقدره جاءت معنوية و تعكس قوة جودة النموذج المقدر.

المعادلة الثانية: تأثير مؤشرات الشمول المالي على معدل التضخم

اولاً: تقدير النموذج

تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر من طريق معامل (R^2) والبالغة (98.8%)، فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (209.2898) وبمستوى معنوي

جدول (10) نتائج اختبار ARDL

Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 1, 1, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	1.634329	0.099368	16.44727	0.0000
INF(-2)	-0.574711	0.114854	-5.003845	0.0000
BD	-2.086297	0.447500	-4.662112	0.0000
BD(-1)	3.349794	0.729246	4.593504	0.0001
BD(-2)	-1.218884	0.372923	-3.268463	0.0024
BDI	0.409145	0.148605	2.753237	0.0093
BDI(-1)	-0.361602	0.150657	-2.400164	0.0218
BPR	-0.849248	0.300209	-2.828853	0.0077
BPR(-1)	0.947822	0.297020	3.191108	0.0030

DBD	-0.099947	0.088610	-1.127934	0.2670
DBD(-1)	0.129054	0.088344	1.460810	0.1530
NB	-28.01368	6.672800	-4.198190	0.0002
NB(-1)	44.80784	10.59952	4.227346	0.0002
NB(-2)	-16.20658	5.410990	-2.995123	0.0050
C	-3.902143	4.751320	-0.821276	0.4170
R-squared	0.988196	Mean dependent var	2.662500	
Adjusted R-squared	0.983474	S.D. dependent var	2.530243	
S.E. of regression	0.325270	Akaike info criterion	0.835001	
Sum squared resid	3.703014	Schwarz criterion	1.408608	
Log likelihood	-5.875030	Hannan-Quinn criter.	1.053434	
F-statistic	209.2898	Durbin-Watson stat	2.319253	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ثانياً: اختبار Bound Test

يوضح اختبار الـ Bound Test ما اذا كانت هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة المؤثرة وبشكل ادق ما وضحته إحصاءه F بقيمة (3.579433) مع تواجد الحدود العليا والدنيا ويمكن القول بطبيعة الحال ان القيمة

المذكورة انفاً تقع في منطقة القرار الحاسم وهي حجة على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وبمستوى معنوية 5% وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة هذا ويؤكد الجدول (11) ما ذهبنا اليه.

جدول (11) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship				
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.579433	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

ثالثاً: نموذج التكامل لـ ARDL ونموذج الاجل الطويل

الطويل عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشرات العمق المالي والطويل عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشرات العمق المالي ومعدل التضخم، لان القيمة الاحتمالية أكبر من 5%.

من خلال جدول (12) أظهرت نتائج التكامل المشترك في الاجل

جدول (12) تقدير معاملات النموذج في الأمد الطويل

Levels Equation	
Case 2: Restricted Constant and No Trend	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	-0.748303	0.841696	-0.889042	0.3801
BDI	-0.797466	1.395497	-0.571457	0.5713
BPR	-1.653421	3.017227	-0.547993	0.5872
DBD	-0.488231	0.940573	-0.519078	0.6070
NB	-9.855677	14.60925	-0.674619	0.5044
C	65.45230	53.87052	1.214993	0.2325

$$EC = INF - (-0.7483*BD - 0.7975*BDI - 1.6534*BPR - 0.4882*DBD - 9.8557*NB + 65.4523)$$

(0.000000)، أما الاختبارات القياسية فقد بينت ان النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Durbin-Watson stat والبالغة (1.870466) و يوضح الجدول (13) نتائج النموذج إذ ان جميع المروانات المقدرة جاءت معنوية و تعكس قوة جودة النموذج المقدر.

المعادلة الثالثة: تأثير مؤشرات الشمول المالي على معدل البطالة
اولاً: تقدير النموذج
تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر من طريق معامل (R^2) والبالغة (99.9%)، فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (1354.507) وبمستوى معنوي

جدول (13) نتائج اختبار ARDL

Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1, 0, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
U(-1)	1.381698	0.117626	11.74653	0.0000
U(-2)	-0.432376	0.117194	-3.689391	0.0007
BD	0.004119	0.030627	0.134490	0.8937
BDI	0.114583	0.043486	2.634970	0.0121
BDI(-1)	-0.154857	0.041842	-3.700972	0.0007
BPR	-0.524684	0.106465	-4.928229	0.0000
BPR(-1)	0.497208	0.113011	4.399654	0.0001
DBD	0.077096	0.022974	3.355742	0.0018
NB	-2.615057	0.818995	-3.193006	0.0028
NB(-1)	3.986572	1.124677	3.544636	0.0011
NB(-2)	-1.770080	0.632503	-2.798531	0.0080
C	1.038431	1.729521	0.600415	0.5518
R-squared	0.997456	Mean dependent var	11.94750	

Adjusted R-squared	0.996720	S.D. dependent var	2.857512
S.E. of regression	0.163661	Akaike info criterion	-0.576472
Sum squared resid	1.017831	Schwarz criterion	-0.117586
Log likelihood	26.41180	Hannan-Quinn criter.	-0.401726
F-statistic	1354.507	Durbin-Watson stat	1.870466
Prob(F-statistic)	0.000000		

انفأ تقع في منطقة القرار الحاسم وهي حجة على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وبمستوى معنوية 5% وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة هذا ويؤكد الجدول (14) ما ذهبنا اليه:

ثانياً: اختبار Bound Test

يوضح اختبار الـ Bound Test ما اذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة المؤثرة وبشكل ادق ما وضحته إحصاءه F بقيمة (3.697349) مع تواجد الحدود العليا والدنيا ويمكن القول بطبيعة الحال ان القيمة المذكورة

جدول (14) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship				
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.697349	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر العمق المصرفي للودائع ومعدل البطالة ، لان انخفاض حجم الودائع سوف يؤدي الى زيادة معدلات البطالة وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية

ثالثاً: نموذج التكامل لـ ARDL ونموذج الاجل الطويل

من خلال جدول (15) أظهرت نتائج التكامل المشترك في الاجل الطويل العلاقات التالية:

جدول (15) تقدير معاملات النموذج في الأمد الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	0.081278	0.558055	0.145645	0.8850
BDI	-0.794707	0.987338	-0.804898	0.4259
BPR	-0.542162	0.732304	-0.740351	0.4636
DBD	1.521307	1.056860	1.439459	0.0582

NB	-7.864690	12.44330	-0.632042	0.5311
C	20.49087	46.13236	0.444176	0.6594
EC = U - (0.0813*BD - 0.7947*BDI - 0.5422*BPR + 1.5213*DBD - 7.8647*Nb + 20.4909)				

الاستنتاجات

1. لا تزال نسبة الكثافة المصرفية منخفضة نسبة الى المعيار العالمي والذي يبلغ فرعا واحدا لكل عشرة الاف شخص.
2. تدني مستوى نسبة الانتشار المصرفي مما ينعكس سلبا على الشمول المالي.
3. ضعف نسبة تركيز اجهزة الصراف الالي مما يعني وجود فئة كبيرة مستبعدة عن الخدمات المصرفية.
4. اثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة معنوية بين مؤشري الكثافة والانتشار المصرفي وبين الناتج المحلي الاجمالي.
5. عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر العمق المصرفي وكل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم. وذلك لان القيمة الاحتمالية اكبر من 5%.
6. وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر العمق المصرفي للودائع ومعدل البطالة وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

التوصيات

1. ضرورة نشر الوعي المصرفي بين الافراد والتعريف بثقافة الشمول المالي عبر التشجيع على تحويل المدخرات الى النظام المالي الرسمي مع ضرورة توفير الحماية المالية للعملاء.
2. التوسع في فروع المصارف عبر تعزيز انتشارها الجغرافي من خلال انشاء نقاط وصول للخدمات المالية الرسمية.
3. ضرورة مراقبة عمل المصارف من قبل البنك المركزي العراقي لتجنب المخاطر المصرفية وحماية حقوق المتعاملين معها.
4. ينبغي على المصارف الاهتمام بالشمول المالي عبر التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية وبتكاليف منخفضة لاتاحة الفرصة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل للحصول على الخدمات المصرفية.

المصادر

- [1] حزام نسيم، بادي بحرية. اثر الشمول المالي على التضخم: دراسة لحالة الجزائر باستخدام نهج الحدود (ARDL) مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت. 2013. (04):01. 45
- [2] صندوق النقد العربي. نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي. ابوظبي. 2017. 5
- [3] مروان بن قيدة، رشيد بو عافية. واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. 2018 (9) 18. 94
- [4] غربي عبد الحليم. نحو اطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الاسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية. 2020. (10) 01. 27
- [5] الشمري. ايمان. اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية-بلدان عربية مختارة مع رؤية مستقبلية للعراق. اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط. 2021. 131
- [6] البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي، للمدة 2010-2022
- [7] البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.PO.P.TOTL?locations=IQ>
- [8] امينة بن عمير. البطاقات الالكترونية للدفع والقرض والسحب. رسالة ماجستير/كلية الحقوق/جامعة قسنطينة منتوري. 2005. 14
- [9] ياس مصطفى. مؤشرات الشمول المالي واثرها في الاداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا {دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020}. رسالة ماجستير/كلية الادارة والاقتصاد /جامعة البصرة. 2022. 75

- [10] عبد زينب. قياس وتحليل دور السياسة التجارية في بنية الناتج المحلي الاجمالي تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة 2000-2021. رسالة ماجستير/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء2023. 34 .
- [11] شطي وليد، المطيري متعب. اثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2020) المجلة العربية للنشر العلمي.2022.(5)48. 834
- [12] مشكور سعود. محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية. -عمان-الاردن. دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع. 2014. 11-12 .